رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير
القطاع المالي

التقرير السنوي لبرنامج
تطوير القطاع المالي
2022

برنامج تطويـــر القطاع المالي

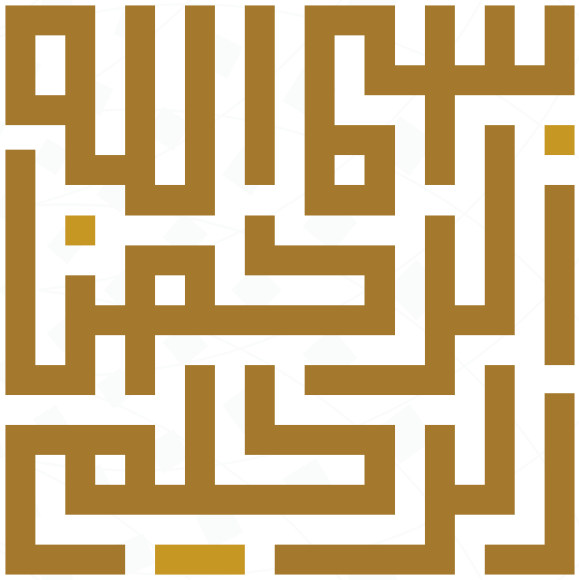
بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

(حفظه الله)

"إن النهج التنموي في المملكة يستهدف صنع نهضة شاملة ومستدامة، محورها وهدفها الإنسان الذي سيدير تنمية الحاضر، ويصنع تنمية المستقبل بالمعرفة"

سمو ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء
ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

(حفظه الله)

«بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى
إلى أن تكون محركا لاقتصادنا ومواردا إضافيا لبلادنا»

المحتويات

كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي 07
كلمة أعضاء لجنة برنامج تطوير القطاع المالي 09
تطلعات 2023 12
التقنية المالية 15
تطوير السوق المالية 21
سوق أدوات الدين 25
المنشآت الصغيرة والمتوسطة 32
التنظيمات في القطاع المالي 37
التثقيف المالي 42

كلمة معالي

رئيـس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

وزيـــر الماليـــة
رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله الجدعان

تستمر المملكة في المضي نحو إنجاز سلسلة من التحولات الكبرى في مختلف المجالات، وهي ثمار لمستهدفات رؤيتها الطموحة وبرامجها التنفيذية ومشاريعها العملاقة، التي تستهدف زيادة معدل النمو وتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته، بالشكل الذي يحقق تطلعات قيادتنا الحكيمة.

ويسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي للعام 2022 الزاخر بالإنجازات، والذي يعكس حجم الجهود الكبيرة التي بذلها شركاء البرنامج، والأداء المتميز الذي أسهم في تحقيق العديد من الإنجازات وتقديم أفضل الخدمات المالية للمواطنين والمستثمرين، على الرغم من سلسلة التحديات التي تمر بها الدول.

وقد ساهمت السياسات التي نفذتها الحكومة -بحسب توجيهات القيادة الرشيدة- في تخطي الاقتصاد السعودي لهذه التحديات، متفوقاً على العديد من اقتصادات الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، فضلاً عن تحقيقه تطورات إيجابية ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والمالي، متجاوزاً بذلك التوقعات المحلية والدولية؛ ولعل من أبرز الانجازات للعام 2022م صدور الموافقة الكريمة على إطلاق الخطة التنفيذية لاستراتيجية التقنية المالية التي تبعها صدور الإطار التنظيمي المُحدّث للبيئة التجريبية التشريعية لاستقطاب المؤسسات المالية والشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية. فقد شهدنا ارتفاعا في عدد شركات التقنية المالية، حيث وصل عددها إلى 147 شركة حسب تقرير فنتك السعودية. ولمواكبة المملكة الخطى المتسارعة التي تشهدها التطورات العالمية وتقديم أفضل الخدمات المالية للمواطنين والمقيمين جاء إصدار الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة.

كما تُرجمت الجهود المبذولة في تطوير سوق مالية متقدمة بتحقيق المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2022م، حيث احتلت المركز الأول في مؤشري رسملة سوق الأسهم وحقوق المساهمين، كذلك شهدنا زيادة في الادراجات ل49 شركة وصندوقين (17شركة في السوق الرئيسي و 32 شركة في السوق الموازي (نمو) وصندوق استثمار مغلق، وصندوق مؤشر متداول) خلال عام 2022م.

ولتطوير سوق مالية متقدمة، تم إطلاق العقود المستقبلية للأسهم المفردة، التي تسعى إلى تنويع المنتجات المتاحة للتداول في السوق المالية السعودية، كذلك إطلاق خدمة مقاصة اتفاقية إعادة الشراء في السوق المالية السعودية من قبل شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، أيضا الربط مع (يورو كلير)، مزود خدمات ما بعد التداول بالسوق المالية السعودية من خلال شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع).

إضافة إلى ذلك، حققت المملكة أعلى نسبة نمو للاستثمار الجريء والتي بلغت 72% مقارنة بالدول الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتحافظ بذلك المملكة على مكانتها كثاني أكبر دول المنطقة من حيث حجم الاستثمار الجريء خلال عام 2022، ومستحوذةً على 31% من إجمالي المبالغ المُستثمرة في المنطقة مقارنة بـ 21% في عام 2021.

وعلى صعيد توفير منتجات مالية متنوعة تلبي احتياجات القطاع والمواطنين والمقيمين، وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مذكرة تفاهم مع شركة الأهلي المالية لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد، وتحفيزهم على الادخار للتخطيط الأفضل للمستقبل.

وختاماً، أتقدم بالشكر والعرفان للقيادة الرشيدة بدعمها المستمر عبر توجيهاتها السديدة، في ظل الظروف الراهنة، كما أشكر كل من أسهم في تحقيق تلك الإنجازات الزاخرة للقطاع المالي منذ انطلاق هذا البرنامج في العام 2018م، والذي أدعو الله أن يواصل العمل على تحقيق أهدافه.

كلمة أعضاء
لجنة تطوير القطاع المالي

وزير الاستثمار

معالي المهندس
خالد بن عبدالعزيز الفالح

في عام 2022م، وبينما عانى العالم من بقايا تبعات جائحة كورونا، ومن اضطراباتٍ جيوسياسية، أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم عالمياً، وتباطؤ نمو اقتصادات العديد من الدول، تميزت المملكة، بحفاظها على بيئة اقتصادية استثنائية تستند إلى نظام مالي متين، ومحافظتها على قوة ائتمانية سيادية بتصنيف A1. كما شهدت السوق المالية السعودية ارتفاعاً في وتيرة الإدراج خلال عام 2022م، حيث شهدت 51 إدراج. واستمرت المملكة، كذلك، في دعم تطوير وتمكين قطاع التقنية المالية، حيث شهد العام تزايداً في عدد شركات التقنية المالية في المملكة لتصل إلى 147 شركة، كما شهد العام نمواً قياسياً في استثمار رأس المال الجري. وقد أسهمت إنجازات القطاع المالي في أن تصبح المملكة أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نمواً، متفوقةً بذلك على توقعات المنظمات العالمية، بناتج محلي بلغ 8,7%، الأمر الذي عزز جاذبية الاقتصاد السعودي للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولتمكين القطاع المالي من دعم نمو الاستثمارات، قامت وزارة الاستثمار، بالشراكة مع العديد من الجهات ذات العلاقة، بالعمل على جذب عددٍ من المؤسسات المالية العالمية إلى السوق السعودية. وستُسهم هذه المؤسسات، بإذن الله، في توفير خيارات تمويلٍ مبتكرة، وبناء شراكات تعزز من تكوين رأس المال، كما ستدعم نقل وتوطين الخبرات والمعرفة في المجال المالي، للإسهام في دفع عجلة تنمية الاقتصاد في الحاضر والمستقبل. كما شاركت الوزارة في صياغة عدد من الإصلاحات التشريعية، التي حسّنت البيئة الاستثمارية في المملكة، وأسهمت في توسيع قاعدة المستثمرين.

وستواصل الوزارة مساعيها، مع شركائها كافةً، لجعل القطاع المالي في المملكة أكثر جاذبية وتطوراً، ليكون عنصر دعم لنمو القطاعات الأخرى، تحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

وزير الاقتصاد والتخطيط

معالي الأستاذ
فيصل بن فاضل الإبراهيم

حققت المملكة إنجازات نوعية خلال السنوات الماضية، والتي برهنت على نجاح حكومة المملكة العربية السعودية من خلال رؤية المملكة 2030م وبقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود – حفظهما الله –. ونجحت باعتبارها أحد أبرز خطط التحول العالمية الأكثر طموحًا في التاريخ الحديث. حيث واصل الاقتصاد السعودي أداءه الإيجابي للربع السادس على التوالي، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 8.6% خلال الربع الثالث من عام 2022م، حسب تقديرات الهيئة العامة للإحصاء. كما تجاوز أداء الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي مستويات ما قبل الجائحة بتحقيق نمو إيجابي في جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بمعدل 5.6% في الربع الثالث مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م، مما يعكس تنوع قاعدة النمو الاقتصادي والانتعاش الذي يشهده في كافة القطاعات والأنشطة. وللقطاع المالي أهمية بالغة كمُمكن رئيس لمرحلة التعافي بعد الجائحة من خلال الحفاظ على متانة واستقرار القطاع المالي ومستويات السيولة، وعلى المدى البعيد من خلال تحقيق أهداف البرنامج التطويرية والتنموية في مجالات التقنية والابتكار في التمويل الرقمي، ولتحقيق مستهدفات الرؤية.

كلمة أعضاء
لجنة تطوير القطاع المالي

محافظ البنك المركزي السعودي

معالي الأستاذ
أيمن بن محمد السياري

خلال عام 2022م، واصل البنك المركزي السعودي (ساما) جهوده في دعم برنامج تطوير القطاع المالي، وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي، من خلال العمل مع شركاء البرنامج على تنفيذ عددٍ من المبادرات، كان أهمّها إطلاق إستراتيجية التقنية المالية بعد اعتمادها من مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى أن تكون المملكة موطنًا ومركزًا عالميًا للتقنية المالية. كما ساهم البنك المركزي في تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي عبر الترخيص لثلاثة بنوك رقمية خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى الترخيص لـ 13 شركة تقنية مالية في عام 2022م؛ ليصبح إجمالي شركات التقنية المالية المرخصة 30 شركة. وبهدف اختبار المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، ودعماً للقطاع الخاص؛ صرّح البنك المركزي من خلال البيئة التجريبية التشريعية لعشر شركات تقنية مالية، منها تسع شركات متخصصة في مجال المصرفية المفتوحة، وشركة في نشاط تمويل رأس المال العامل. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك المركزي معمل المصرفية المفتوحة؛ لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تطوير واختبار وتصريح خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة. وفيما يخص قطاع التأمين في المملكة، فهو قطاع واعد ويتوقع له نمو كبير في ظل المقدرات والفرص الاقتصادية، وما يزال هناك حاجة إلى تضافر الجهود مع الجهات ذات العلاقة؛ لتغطية فئات التأمين الأخرى خلاف التأمين الإلزامي. ولتطوير قطاع التأمين وتعزيز مشاركته في الاقتصاد الوطني، عمل البنك المركزي على تشجيع عمليات الاندماج وإتاحة فرص الاستثمار الأجنبي، حيث تم الترخيص لأول فرع لشركة تأمين أجنبية في المملكة؛ لتعزيز التنافسية، ونقل وتبادل الخبرات في القطاع.

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله القويز

استكمالاً لما حققته هيئة السوق المالية من إنجازات خلال الأعوام الماضية في ظل رؤية المملكة 2030، جنباً إلى جنب مع شركاء النجاح في برنامج تطوير القطاع المالي، ضاعفت الهيئة جهودها خلال العام 2022 لتطوير السوق المالية. إذ عملت الهيئة على الرفع من مستوى عمق واتساع السوق المالية من خلال طرح وإدراج المزيد من الشركات، ونفذت مجموعة من المبادرات الرامية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين وزيادة مستوى السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين فيه، ليكون جاذباً للمصدرين والمستثمرين. وعلى صعيد التقنية المالية، اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية التقنية المالية الهادفة إلى دعم جميع أنشطة التقنية المالية وتطوير بنيتها التحتية، كما اعتمدت الهيئة أول إطار تنظيمي لتمويل الملكية الجماعية؛ لتمكين شركات التقنية المالية من ممارسة أعمالها بكفاءة عالية ضمن بيئة تنظيمية داعمة وتوفير قنوات جديدة للتمويل والاستثمار. وستواصل الهيئة جهودها لتحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي وكل ما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

كلمة أعضاء
لجنة تطوير القطاع المالي

محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

سعادة الأستاذ
سامي بن إبراهيم الحسيني

حققنا في عام 2022 نمواً قياسياً في التمويل الإقراضي والرأسمالي وضمان التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ ساهمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» من خلال الشركة السعودية للاستثمار الجريء، بتحقيق المملكة للمركز الثاني في عدد وقيمة صفقات الاستثمار الجريء على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة نمو 108% خلال الفترة من بداية العام الجاري 2022 إلى نهاية الربع الثالث مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 بمبالغ وصلت إلى 3 مليارات و68 مليون ريال. وشهد عدد المستثمرين المشاركين في الجولات الاستثمارية لصالح شركات ناشئة سعودية نمواً استثنائياً بنسبة وصلت إلى 83% من بداية العام الجاري 2022 إلى نهاية الربع الثالث؛ محققاً رقماً قياسياً جديداً بإجمالي 97 مستثمراً، حيث وفرنا حلولاً تمويلية محفزة بصرف أكثر من 2.85 مليار ريال واستفادة أكثر من 2,500 منشأة حتى الربع الثالث من عام 2022.

رئيس إدارة التمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة

سعادة الأستاذ
فهد بن عبدالجليل السيف

يواصل صندوق الاستثمارات العامة وشركاته التابعة المساهمة في توسيع وتعميق السوق المالية في المملكة، انطلاقاً من شراكته الاستراتيجية مع برنامج تطوير القطاع المالي.

حيث شهد عام 2022م حصول صندوق الاستثمارات العامة على درجة استثمارية في تصنيفه الائتماني الأولي، ونشر إطار التمويل الأخضر للصندوق. وقد توجت هذه الجهود بإصدار صندوق الاستثمارات العامة أولى سنداته الخضراء بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي تشمل سندات باستحقاق 100 عام، وهي الأولى من نوعها على مستوى العالم. كما حصل الصندوق على قرض مجمع يعد الأكبر من نوعه على مستوى العالم، بقيمة 17 مليار دولار أمريكي، من مجموعة بنوك دولية.

كما يستمر الصندوق في برنامجه لإعادة تدوير رأس المال بما يتماشى مع استراتيجيته لتنويع وتنمية الاقتصاد السعودي. فبحلول منتصف شهر ديسمبر، أدرج الصندوق ست شركات بقيمة سوقية مجمعة تبلغ أكثر من 50 مليار دولار أمريكي في تداول السعودية مما ساعد في زيادة وزن المملكة العربية السعودية في مؤشرات MSCI / FTSE وعزز من دخول مزيد من التدفقات النقدية إلى السوق.

وقد دعم صندوق الاستثمارات العامة تطوير إطار عمل لعمليات تعتبر الأولى من نوعها في السوق المالية السعودية مثل الإدراج المزدوج لشركة أمريكانا للمطاعم وأول عملية طرح مسوقة بالكامل لشركة الاتصالات السعودية.

كما يساهم صندوق الاستثمارات العامة في دعم وتحسين قطاع إدارة الأصول في المملكة العربية السعودية عن طريق توزيع جزء من أصول الصندوق ليتم إدارتها من قبل مدراء الأصول المحليين. كما يعمل الصندوق على جذب شركات الأصول الإقليمية والعالمية لفتح مكاتب في المملكة العربية السعودية.

مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي أمين اللجنة

سعادة الأستاذ
فيصل بن محمد الشريف

يستمر برنامج تطوير القطاع المالي في تنمية الاقتصاد الوطني لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال تحقيق العديد من الإنجازات التي تقوم بدور محوري في تطوير القطاع مثل إطلاق استراتيجية التقنية المالية لجعل المملكة في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

تطلعات 2023

تطلعات البنك المركزي السعودي للعام 2023م

العمل مع شركاء البرنامج على تنفيذ مبادرات استراتيجية التقنية المالية لبناء قطاع مالي متنوع وشامل ومبتكر وجذب أبرز الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية لتصل إلى 150 شركة في المملكة في عام 2023

إكتمال تطوير منظومة المصرفية المفتوحة في المملكة لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من إطلاق خدماتها للمستفيدين خلال العام 2023 مما سيساهم بتطوير منتجات جديدة ومبتكرة وترفع من التنافسية بالقطاع المالي

استمرار مواكبة أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية بما يحافظ على مكانة المملكة ويساهم في تعزيز متانة واستقرار القطاع المالي وتمكينه من دعم الاقتصاد وتحفيز الاستثمار

دعم نمو القطاع المالي من خلال تطوير الأطر التنظيمية التي تعزز دخول مؤسسات مالية جديدة تقدم المنتجات والخدمات المتنوعة والمبتكرة والمستدامة التي تراعي احتياجات المستفيدين، مع إدارة المخاطر المصاحبة لها بما يساهم في حماية حقوق القطاع المالي والمتعاملين فيه ودعم لنمو القطاع الخاص

تطلعات هيئة السوق المالية للعام 2023م

تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، ورفع حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي ليصل إلى 20.1% بنهاية العام 2023م

رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي وزيادة ملكية المستثمرين الأجانب كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة لتصل إلى 16.5% بنهاية العام 2023م

رفع نسبة الأصول المدارة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 27.4% بنهاية العام 2023م، وذلك عبر تعزيز الاستثمار المؤسسي في السوق المالية، وتعميق قطاع صناديق الاستثمار، وزيادة جاذبيته لعامة المستثمرين، ورفع فاعليته كقناة استثمارية مؤسسية

إعداد خطة الاقتراض السنوية للعام 2023م
بالتعاون بين المركز الوطني لإدارة الدين ووزارة المالية

استمراراً للتنويع بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية

لضمان إصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة وضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر

الاستمرار في الاقتراض بهدف سداد أصل الدين المستحق وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية

الأكاديمية المالية

تنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي من خلال:

دعم تقدم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية من خلال توفير حلول وتقنيات مبتكرة وفعّالة لتنمية العاملين في القطاع

ترسيخ الثقة في القطاع من خلال حلول التدريب والتطوير المعترف بها دوليًا والمتوافقة مع البيئة المحلية والتي تعزز التميز المهني والممارسات الأخلاقية

وضع المعايير والشهادات المهنية والمحتوى المخصص لخدمة احتياجات التعلم والتدريب للعاملين في القطاع وتطورهم المهني

الارتقاء بمستوى قدرات العاملين في القطاع المالي في المجالات ذات الأولوية من خلال تطوير وتقديم برامج متخصصة لسد الثغرات في الجدارات

تمكين التدريب المهني المستمر، وتعزيز العلاقات مع قادة القطاع والعاملين لدعم الجهود الجماعية المبذولة لتنمية الموارد البشرية المستدامة

التقنية المالية

إطلاق الخطة التنفيذيـــــة لإستراتيجية التقنية الماليــة

والتي تهدف إلى:

- أن تصبـح المملكـة موطنـاً ومركزاً عالميـاً للتقنيـة المالية
- أن يكـون الابتـكار فـي الخدمـات المالية المعتمـد علـى التقنيـة هو الأسـاس
- تعزيـز الابتـكار فـي القطـاع المالي مـن خلال جذب أبـرز الجهات الفاعلة في مجـال التقنيـة المالية
- زيادة عدد شـركات التقنيـة المالية العاملة فـي المملكة إلى 230 شـركة بحلول عام 2025م
- رفع نسبة حصة المعاملات غير النقديـة لتصـل إلى 70% بحلول عام 2025م

افتتاح مركز التقنية المالية

- مقر لشـركات التقنية المالية في المملكة العربية السـعودية يهـدف لتقديم فرص التعـاون، والتواصـل، والابتـكار لمجتمع التقنية المالية السـعودي
- تمكين شـركات التقنيـة المالية بهدف بنـاء بنية تحتيـة قوية لمنظومـة قطاع التقنيـة المالية
- تسـاهم في تحقيـق أهداف برنامـج تطوير القطـاع المالي، أحـد برامج رؤية السـعودية 2030، والتـي تتمثل في تعزيز مسـاهم شـركات التقنية المالية فـي قطاع الخدمـات المالية بما يدعم تنميـة الاقتصاد الوطني

الترخيص لبنك رقمي محلي ثالث
برأسمـــال 1.65 مليـــــار ريـال

صـدور قـرار مجلـس الـوزراء بالموافقة على الترخيـص لبنك رقمي محلـي ثالث عن طريـق تحالف عدد من المسـتثمرين من المنشـآت والأفراد، وبمشـاركة صنـدوق الاسـتثمارات العامة، وبقيادة شـركة دراية المالية برأسـمال يبلـغ 1.65 مليار ريال، والـذي يأتـي امتداداً للدعم المسـتمر مـن القيادة الرشـيدة لمختلف القطاعات، ومنهـا القطاع المالي ليصـل إجمالي البنوك الرقميـة المُرخصة من البنـك المركزي السـعودي 3 بنوك رقمية.

تحديث الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية في البنك المركزي السعودي وإتاحة التقديم للشركات خلال أي وقت في السنة

والذي يهدف إلى:

- تمكيـن المؤسسـات الماليـة المرخصـة والشـركات الناشـئة مـن تقديـم طلبـات الانضمام علـى البيئة التجريبية التشـريعية فـي أي وقـت خـلال العام
- جـذب المؤسسـات الماليـة والشـركات المحليـة والعالميـة المتخصصـة فـي مجـال التقنيـة الماليـة
- منـح المؤسسـات الماليـة المزيـد مـن المرونـة والسـهولة، وفرصـة التقـدم إلـى البيئـة التجريبية عنـد جاهزيتها لتقديم نماذج أعمـال مبتكـرة للعملاء في القطـاع المالي
- تسـهيل تبني الخدمـات الماليـة الجديدة فـي القطـاع المالي بشـكل آمن وسـريع
- الاسـتفادة مـن التقنية الحاليـة أو الجديدة لتقديم منتجـات أو خدمـات مالية مبتكرة إلى الأسـواق السعودية
- تمكيـن الجهـات التشـريعية مـن تبنـي العديد مـن الخدمات والمنتجات من خلال إصـدار التعليمـات والقواعـد التنظيمية
- إطـلاق العديـد مـن المنتجـات للعملاء فـي القطاع المالـي بالاسـتفادة من تجارب الشـركات التقنيـة الماليـة المصرحة لهـا في البيئـة التجريبية التشـريعية

147 شركة نشطة
في قطاع التقنية المالية في المملكة

بلـغ إجمالـي عدد شـركات التقنية المالية 147 شـركة نشـطة[1] من وذلـك انطلاقًا مـن دور البنك المركزي السـعودي وهيئة السـوق الماليـة فـي تمكين قطاع التقنيـة المالية في أنشـطة مختلفة لتعزيز اسـتقرار القطاع ونموّه، وجذب شـريحة جديدة من المسـتثمرين والشـركات التي تحقـق قيمة مضافه.

عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قِبل البنك المركزي

حتـى نهايـة العـام 2022م، قـام البنـك المركـزي السـعودي بالترخيـص لـ 30 شـركة تقنيـة ماليـة تعمـل بمختلف أنشـطة التمويـل، والتأميـن، والمدفوعـات. ويضـاف إلـى ذلك وصول تصاريـح شـركات التقنيـة الماليـة بنهايـة العام لعدد 59 شـركة تعمـل فـي الأنشـطة التي يُشـرف عليهـا البنـك المركزي.

حيـث يسـتهدف البنك المركـزي السـعودي تطويـر الممكنات الداعمـة لتحفيـز الابتـكار بنمـاذج عمل التقنيـة الماليـة، وزيادة عـدد الشـركات بهـذا القطـاع الواعـد تحقيقـاً لمسـتهدفات اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة.

عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قِبل هيئة السوق المالية

وفـي عـام 2022م اسـتقبلت الهيئـة 86 طلـب تصريـح تجربة التقنيـة الماليـة. ويضم مختبـر التقنيـة المالية حاليًا 29 شـركة تقنيـة ماليـة مرخـص لها.

وتسـتهدف الهيئة اسـتمرار زخـم التقدم لتصريح أعمـال التقنية الماليـة وتقديـم الدعم فـي التصريح لها بما يخـدم تطوير قطاع التقنية الماليـة وتنوع نماذجها.

عدد شركات التقنية المالية المُرخصة والمصرحة من قِبل البنك المركزي السعودي

	2022	2021	2020	2019	2018
المرخصة	30	17	14	0	0
المصرحة	59	34	32	20	6

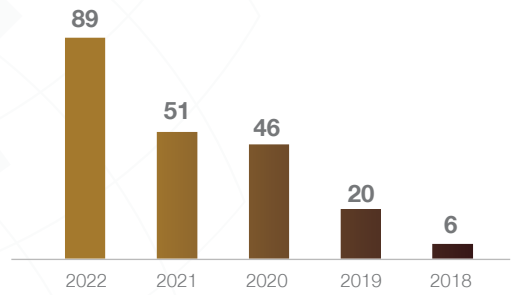

عدد تصاريح تجربة التقنية المالية الممنوحة

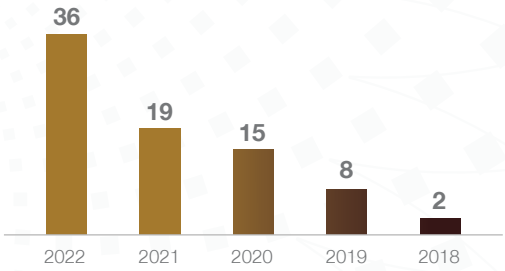

إصدار الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة

الـذي يـدوره يسـاهم في تمكيـن البنوك وشـركات التقنيـة المالية من تقديـم خدمات المصرفيـة المفتوحة فـي المملكة، وفـق أفضـل الممارسـات العالمية. وقـد تم التركيز فـي هذه النسـخة الأولى من خدمـات المصرفية المفتوحـة على خدمة معلومات الحسـاب Account Information Service، على أن يكون التركيز في النسـخة الثانية على خدمة إنشـاء المدفوعات Payment Initiation Service.

1. 89 مرخص/ مصرح من البنك المركزي السعودي و36 مرخص من هيئة السوق المالية و 22 لاتتطلب تصريح أو ترخيص.

إطلاق خدمة نقاط البيع بين السعودية وقطر عبر الشبكة الخليجية للمدفوعات

والتي بدورها ستمكن:

- حاملي بطاقات «مدى» و«نابس» من تنفيذ عمليات نقاط البيع في البلدين
- المساهمة في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي
- السماح لعملاء البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تنفيذ السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي، وذلك بالعملة المحلية للدولة المضيفة
- تقديم خيار الدفع من خلال بطاقات الحسم المباشر للشبكة الخليجية عبر أجهزة نقاط البيع في دول المجلس

إصدار ضوابط الإصدار والتحقق الإلكتروني للوثائق البنكية

والتي ستساهم في:

- رفع جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة لعملاء القطاع البنكي
- تحديد الشروط التي يجب على البنوك مراعاتها عند إصدار الوثائق البنكية
- تيسير التعاملات المالية، وتوفير الوقت والجهد؛ للحصول على الوثائق والشهادات البنكية، وإضفاء الثقة في صحة الوثائق الصادرة إلكترونيًّا
- إلزام البنوك بإتاحة خدمة التحقق الإلكتروني للوثائق البنكية الصادرة إلكترونيًّا أو ورقيًّا

اعتماد الإطـار التنظيمي
لتمويل الملكية الجماعية

والذي يساهم في:

مواكبة الثورة التقنية المتسارعة في السوق المالية

تمكين شركات التقنية المالية من ممارسة أعمالها بكفاءة عالية ضمن بيئة تنظيمية داعمة بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني

أول إطار تنظيمي يُمكّن انتقال نموذج عمل التقنية المالية من البيئة التجريبية (مختبر التقنية المالية) إلى البيئة المستدامة في السوق المالية

دعم ابتكارات التقنية المالية في السوق المالية، وذلك بما يشمل تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات السوق المالية

تمكين الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من التخرج من مختبر التقنية المالية والحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن

تنظيم طرح الأسهم بواسطة مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية

تنظيم متطلبات حفظ مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب لأموال العملاء التي تتسلمها في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية، وفتحها للحسابات الاستثمارية وتشغيلها

تطوير السوق المالية

تقدم المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بالسوق المالية

حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2022م. وارتفع ترتيب المملكة في تسعة مؤشرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية، في حين حافظت 3 مؤشرات على الترتيب ذاته مقارنةً بالعام 2021م.

احتلت المملكة على المركز الأول في مؤشري رسملة سوق الأسهم وحقوق المساهمين

حلت المملكة في المرتبة الثانية في مؤشري الأسواق المالية ورأس المال الجريء

حصلت المملكة على المرتبة الثالثة في مؤشري الطرح العام الأولي ومجالس الإدارة ضمن مجموعة العشرين

لتكون بذلك قد حلت في أحد المراتب الثلاث الأولى في 6 مؤشرات من أصل 12 مؤشر ذي علاقة بالسوق المالية على مستوى مجموعة العشرين

صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام الشركات الجديد

تعزيز المنظومة التشريعية للشركات بأفضل التجارب والممارسات الدولية

تيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار

تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح، وتوفير إطار فعال وعادل لحوكمة الشركات، وتكريس العمل المؤسسي

المساهمة في استدامة الكيانات الاقتصادية، بما في ذلك الشركات العائلية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير مصادر تمويلية مستدامة

إطلاق خدمة اتفاقية إعادة الشراء في السوق الماليــة السعوديــة

والذي يساهم في:

- تطوير سـوق مالية متقدمـة لتلبية الاحتياجـات المختلفة للمسـتثمرين
- تعزيز عمق أسـواق الصكوك والسـندات فـي المملكة العربية السـعودية
- دعـم وصول المشـاركين في السـوق إلى السـيولة، مع تحسـين الكفاءة التشـغيلية وتقليـل مخاطر السـوق الإجمالية
- تعزيـز الشـفافية، وتحويـل السـيولة من أسـواق الإقـراض غيـر المضمونـة إلـى أسـواق الإقـراض المضمونـة

اكتمال الربط مع مركز الإيداع الدولي (يورو كلير)

والذي يساهم في:

- إتاحة الفرصة للمسـتثمرين الدوليين من الاسـتفادة مـن خدمات مركـز إيـداع الأوراق المالية الدولي
- تمكيـن المسـتثمرين الدوليـن مـن تسـوية أدوات الديـن الصـادرة محلياً، إضافـة إلى تحقيـق أكبر قدر مـن التوافق التشـغيلي في السـوق
- توسـيع قاعدة المسـتثمرين؛ لتأمين متطلبات تمويل الدين المحلي للمملكة، وتحقيق مسـتهدفات إسـتراتيجية برنامـج تطويـر القطـاع المالـي فـي إطـار دعم تنميـة السـوق الثانويـة، من خـلال زيـادة سـيولة أدوات الدين الحكوميـة المحليـة عبـر جذب المزيد مـن رؤوس الأمـوال الأجنبية

إطلاق العقود المستقبلية للأسهـــم المفـردة

والذي يساهم في:

- تمكيـن المسـتثمرين المحلييـن والدولييـن من التحوط وإدارة مخاطر محافظهـم بكفـاءة أعلى
- تنويـع المنتجـات المتاحـة للتـداول فـي السـوق الماليـة السـعودية
- ضمـان توافـر السـيولة لتلبيـة متطلبات السـوق، والحفـاظ علـى نزاهـة السـوق، وتمكيـن الإدارة الفعالـة للمحافـظ الاسـتثمارية
- دعـم الجهـود المبذولة من خـلال برنامج تطوير القطاع المالي لتطوير سـوق مالية متقدمة فـي المملكة العربية السـعودية وبالأخص سـوق المشتقات

إدراج 49 شركـــة وصندوقيـــن في السوق المالية السعودية عام 2022م

من خلال زيادة عدد الإدراجات في السوق السعودية، التي تساهم في:

- تنميـة القطاعـات الجديـدة والواعـدة وتوفيـر قنـوات التمويـل لهـا ضمـن مسـاعي دعـم الاقتصـاد
- إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية لعموم المسـتثمرين ودعـم نمو الشركات وإستدامتها

جاءت الإدراجات الجديدة على نحو **17 شـركة** في السـوق الرئيسـي و**32 شركة** في السـوق الموازي (نمو) وصندوق اسـتثمار مغلـق، وصندوق مؤشـر متـداول حتى بلـغ إجمالي عـدد الشـركات المدرجة في السـوق الماليـة بنهاية 2022م **269 شـركة مدرجـة**. بالإضافـة إلى **7 صناديق مؤشـرات متداولة** و**صندوقين اسـتثمار مغلقة**.

إكتمال أول إدراج مزدوج لشركة أجنبية (شركة أمريكانا) في السوق المالية السعودية

نتيجـة للجهـود الراميـة لدفـع السـوق الماليـة السـعودية بـأن تكـون بيئة جاذبـة للاسـتثمار وسـوقاً منفتحة للمسـتثمرين والمصدريـن الأجانب على حدٍ سـواء، سـعياً إلى الوصول للريـادة الإقليمية والعالمية بما يدعم تحقيق الأهداف الاسـتراتيجية للهيئة .

حيث عملت الهيئة على فتح السوق المالية بشكلٍ تدريجي، بدءًا من:

- إتاحة المجال للمسـتثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر فـي السـوق المالية السـعودية، ليتم بعد ذلـك التدرج بتخفيـف متطلبات التأهيل لهؤلاء المسـتثمرين
- فتـح المجـال للشـركات الأجنبية بشـكل تدريجـي بالسـماح بـالإدراج الثانـوي المباشـر للشـركات الأجنبيـة

سوق أدوات الدين

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية
بقيمة إجمالية تبلغ 102,735,259,000 ريال سعودي

إدراج أدوات دين حكومية من فئة جديدة بقيمة إجمالية تبلغ **34,518,880,000 ريال**

وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ **68,216,379,000 ريال**

اعتماد تنظيم الإدراج المباشر
لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً

والتي تهدف إلى:

- تقليص الفارق بين الطروحات الخاصة والعامة المدرجة
- تنويع المنتجات الاستثمارية المتاحة في السوق بما يخدم توسيع قاعدة المستثمرين
- تطوير سوق أدوات الدين وتوفير قناة إضافية للمصدرين لإدراج أدوات دين في السوق وتمكينهم من الاستفادة من سيولة السوق والتداول المنظم فيه

وتضمنت العناصر الرئيسية للتعديلات:

- بيان شروط ومتطلبات تقديم طلب لتسجيل أدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً لغرض الإدراج المباشر في السوق
- تطوير الأحكام المنظمة لأدوات الدين القابلة للتحويل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بطرح أدوات دين قابلة للتحويل طرحاً خاصاً من الشركات المدرجة في السوق
- تنظيم إصدار أدوات الدين القابلة للتبديل والشروط المتعلقة بالأسهم التي يتم التبديل إليها

توقيع مذكرة تفاهم
لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد

ستتساهم في:

تمكين التخطيط المالي في المملكة من خلال تعزيز مفهوم الادّخار عبر تطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد

تطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد، سعياً لإطلاق أول منتج ادخاري مدعوم من الحكومة

تعزيز التعاون القائم بين وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين والقطاع الخاص

انضمام خمس مؤسسات مالية وبنوك دولية
إلى برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية

تعميق سوق أدوات الدين؛ تحقيقاً لمستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي والمركز الوطني لإدارة الدين

حيث انضمت الشركات التالية: بي إن بي باريبا (BNP Paribas)، ومجموعة سيتي المصرفية (Citigroup)، وجولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وجي بي مورجان (J.P. Morgan)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)، إلى المؤسسات المالية المحلية التي سبق انضمامها لبرنامج المتعاملين الأوليين، وهي: البنك الأهلي السعودي، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء، ومصرف الراجحي

تطوير مسودة إطـار التمويـــــل الأخضر
ودراسة البيانات المتعلقة بالاستدامة

والتي ستساهم في:

دعـم توجهـات المملكـة نحـو الاسـتدامة، وصافي انبعاثـات صفري

حصر وجمع البيانات المتعلقة بالاسـتدامة؛ استعداداً لتوفيرها ونشـرها عبر القنوات الرسمية

توعية المستثمرين والمشاركين بالسوق لفهم العمل القائم وجهود المملكة نحو الاستدامة

وكالة ستاندرد آند بورز تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A-2 / A-" مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابيـــــة

انعكاسـاً لتحسـن نمـو الناتج المحلي الإجمالـي للمملكة، وماليتهـا العامة على المدى المتوسـط، والمرتبطـة بتعافيها من تبعـات جائحـة (كوفيد – 19)، إضافـةً إلى تطورات قطاع النفط، واسـتمرار برامج الإصلاح الحكوميـة، حدثت وكالة التصنيف الائتمانـي سـتاندرد آنـد بورز نظرتها المسـتقبلية للمملكة العربية السـعودية من مسـتقرة إلى إيجابية، مـع تأكيدها لتقييمها الائتمانـي السـيادي طويل وقصير الأجـل بالعملة الأجنبية والمحليـة عند A-2 / A- .

وكالة فيتش تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A" مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية

نتيجةً لالتزام المملكة بتعزيز حوكمة المالية العامة، واستمرارها ببرامج الإصلاح الحكومية، وتطبيقها لخطط تنويع الاقتصاد، بالإضافة إلى ارتفاع إيراداتها النفطية نتيجةً لتحسن أسعار النفط، أكدت وكالة التصنيف الائتماني فيتش تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند «A» مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية.

وكالة موديز تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة

نتيجةً لاستمرار المملكة في تطوير السياسة المالية، والقدرة على الاستجابة والتأقلم مع تذبذب أسعار النفط، والتزاماً بضبط أوضاع المالية العامة، والاستدامة المالية على المدى الطويل، بالإضافة لمزيد من الضبط المالي على المدى المتوسط، والاستمرار في تحسين سياسة الإنفاق، ورفع كفاءته على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، وكالة التصنيف الائتماني موديز تؤكد تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند«A1» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ترتيب ثالث عملية إعادة شراء مبكر
تقوم بها المملكة بقيمة تجاوزت 25 مليار ريال

تعتبر هذه الخطوة هي المرحلة الثالثة من مراحل المبادرة التي بدأت في عام 2020م، والتي ستتبعها مراحل أخرى وصولاً إلى توحيد كامل الإصدارات المحلية. حيث شملت جزءاً من سندات وصكوك المُصدر القائمة المستحقة في الأعوام 2023م، و2024م، و2026م. ووحدت الإصدارات المحلية للحكومة لتكون ضمن برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي.

استكمال أول عملية إعادة شراء جزئي لسندات حكومة المملكة المقومة بالدولار
بقيمة 1.268 مليار دولار، وإصدار صكوك وسندات مقومة بالدولار بقيمة 5 مليارات دولار

تعتبر عملية إعادة الشراء الجزئي للسندات المقومة بالدولار جزءاً من خطة حكومة المملكة في الإدارة الفعّالة لمحفظة الدين السيادي، والتي تشمل الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين.

تتويج المركز الوطني لإدارة الدين
بجائزة أفضل فريق خزينة وتمويل سيادي لعام 2022م

الذي بدوره يعكس قدرة المملكة العربية السعودية على تلبية توقعات المستثمرين والوصول إلى كافة أسواق الدين لتأمين احتياجاتها التمويلية على المدى القصير والمتوسط والطويل بتكلفة عادلة.

ويترجم الجهود التي تبذلها حكومة المملكة في تطوير سوق الدين المحلي، والثقة الكبيرة بقوة الاقتصاد السعودي.

تتويج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزتي "أفضل صفقة دين في عام 2021م" و"أفضل فريق للتمويل بالشرق الأوسط لعام 2020م"

التمكن من الدخول إلى سـوق اليورو الأوروبي (ثاني أكبر سـوق بعد سـوق الدولار الأمريكي) بترتيب إصدار سـندات سـيادية بقيمـة 1.5 مليـار يـورو (مليار ونصف المليار يورو) بأكبر شـريحة عائد سـلبي على الإطلاق خـارج دول الاتحاد الأوروبي.

التقدير العالمي لسـعي المركز الدائم لتوسـيع قاعدة المسـتثمرين، واسـتهداف ومتابعة أبرز الأسـواق العالمية، والبحث عن الفـرص المثلـى لدخولهـا، وترتيب إصـدار أدوات الدين السـيادية؛ لتأميـن احتياجات المملكـة من التمويل بأفضـل التكاليف الممكنـة علـى المدى القصير والمتوسـط والبعيـد مع مخاطر تتوافق مع السياسـات الماليـة للمملكة.

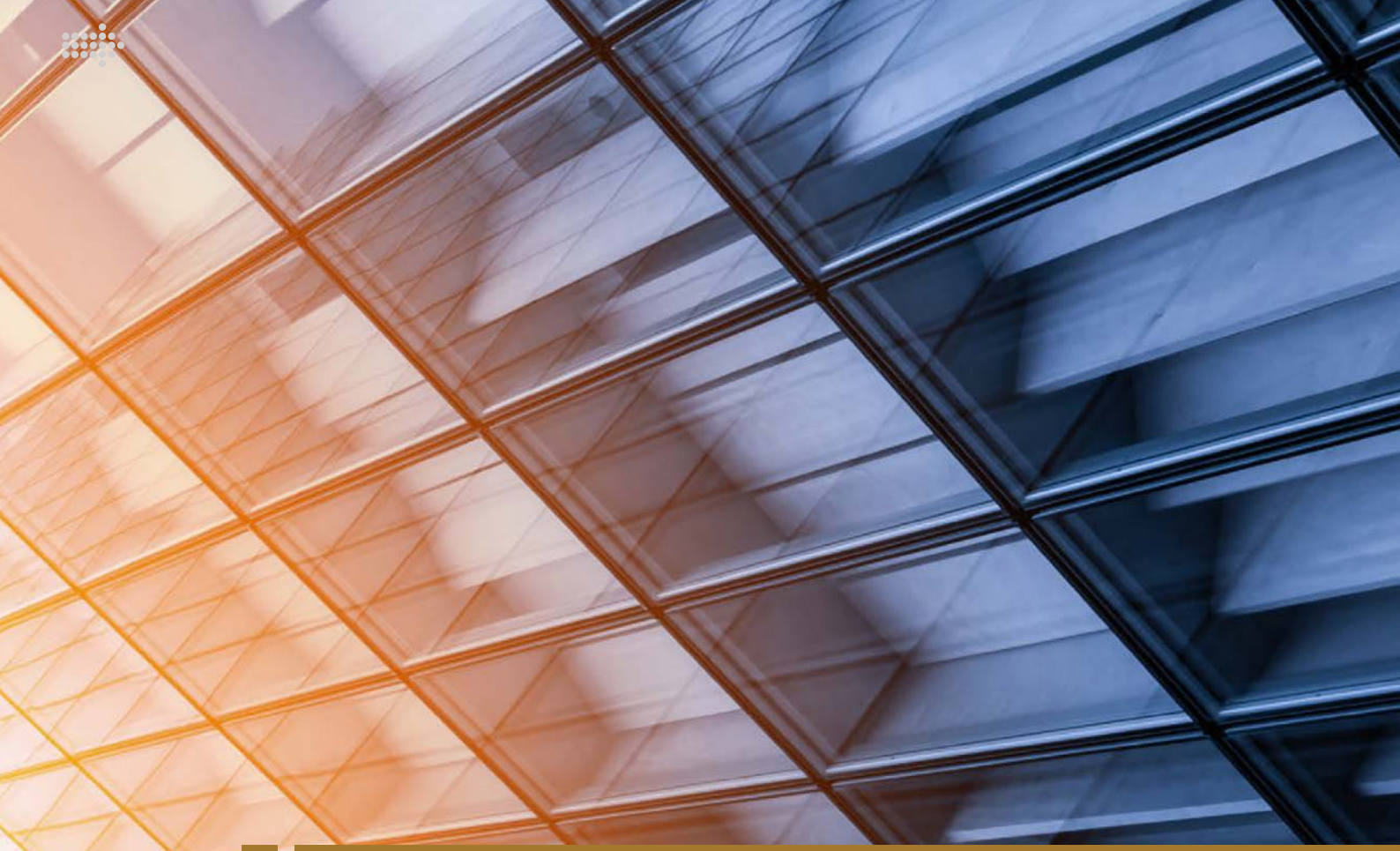

المنشآت الصغيرة والمتوسطـــــة

إنطلاقا من دور البنك المركزي في تعزيز مساهمته في دعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تم التمديد لبرنامج التمويل المضمون لمدة عام إضافي

تعزيز الثقة في القطاع المالي ودعم النمو الاقتصادي

تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, وتمكينها من تجاوز التحديات التي صاحبت جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المعتمدة لمواجهتها

ارتفاع عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة بالسوق المالية لتشكل 55% من إجمالي الإدراجات

تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد وتسهيل التمويل في السوق المالية من خلال تعميق السوق وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال

نمو الاستثمار الجريء
بالمملكة خلال عام 2022 بمعدل 72%

حسب تقرير الاستثمار الجريء في المملكة لعام 2022 الصادر عن منصة ماجنيت:

نمو في الاستثمار الجريء بالسعودية بنسبة 72% خلال عام 2022 مقارنة مع 2021؛ بإجمالي قياسي قارب المليار دولار، حيث بلغ 987 مليون دولار (3 مليار و701 مليون ريال)

حققت المملكة أعلى نسبة نمو للاستثمار الجريء في عام 2022 بلغت 72% مقارنة بالدول الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نمو في عدد المستثمرين المشاركين في جولات استثمارية لصالح شركات ناشئة سعودية بنسبة 30% في عام 2022 بالمقارنة مع 2021؛ محققًا رقمًا قياسيًا جديدًا بإجمالي 104 مستثمرًا

سجلت المملكة ضعف عدد صفقات التخارج للشركات الناشئة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق، بإجمالي بلغ 10 صفقات تخارج

حافظت المملكة على مكانتها كثاني أكبر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم الاستثمار الجريء خلال عام 2022، مستحوذةً على 31% من إجمالي المبالغ المُستثمرة في المنطقة، مقارنة بـ 21% في عام 2021

الشركة السعودية للاستثمـــار الجريء
تستثمر في أول صندوق للدين الجريء

والذي بدوره يساهم في:

سـد الفجـوات التمويليـة فـي منظومة الاسـتثمار الجريء

توفيـر حلـول تمويليـة تسـهم فـي تفـادي تقليص ملكيـة المؤسسـين والمسـتثمرين الحاليـين

تقديـم أدوات الديـن الجريء للشـركات الناشـئة والمنشـآت الصغيرة والمتوسـطة سـريعة النمـو في مجالات التقنيـة والتقنيـة المالية والرعايـة الصحية والعلـوم الحياتية

السعودية للاستثمار الجريء
تستثمر في مجال البرمجيات والبنية التحتية السحابية

لتحفيـز واسـتدامة تمويـل الشـركات الناشـئة، خصوصًـا فـي مراحلهـا المبكـرة، حيـث أن المملكـة تشـهد نمـواً غير مسـبوق في حجـم ونوعية صفقـات الشـركات الناشـئة، نتيجـة ظهـور العديـد مـن رواد الأعمـال المبتكريـن، وصناديـــق الاسـتثمار الجـريء، ومجموعـات المسـتثمرين الملائكييـن، إلـى جانـب توافـر بيئـة تنظيميـة وتشـريعية متطـورة

ويعكـس التطور السـريع لمشـهد الاسـتثمار الجـريء بالمملكـة فـي ظـل العديـد مـن المبـادرات الحكوميـة التـي جـرى إطلاقهـا لتحقيـق رؤيـة المملكـة 2030

الترخيص لثالث شركة في نشاط التمويل الإستهلاكي المصغر، بعد نجاح فترة تجربتها في البيئة التجريبية التشريعية

والذي بدوره يساهم في:

رفع كفاءة عمل هذه الشركات من خلال الالتزام بما يصدره البنك المركزي السعودي من متطلبات رقابية وإشرافية تتعلق بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والالتزام وحماية العملاء، وبما يتوافق مع دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030

تمكين قطاع التمويل بالسماح بدخول أنشطة تمويلية جديدة لتعزيز ودعم القطاع، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات من أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة

عقد شراكة بين برنامج ضمان التمويل (كفالة) وكل من صندوق التنمية الثقافي والهيئة العامة للترفيه

لتوفير الدعم اللازم والتمويل المطلوب للمنشآت الثقافية

وتوفير الدعم اللازم والتمويل المطلوب للمنشآت الترفيهية

التنظيمات في القطاع المالي

إصدار قواعد التأمين الشامل على المركبات

بهدف تنظيم العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين والمؤمن له، اعتمد البنك المركزي قواعد التأمين الشامل على المركبات **وأبرز ما ذُكر هو:**

- تحديد القيمة التأمينية باتفاق طرفي العقد، وآلية تطبيق مبلغ التحمل
- تحديد تكاليف الإصلاح من قبل الجهات المختصة نظاماً في حالات الهلاك الجزئي
- تحديد الهلاك الكلي الفني وفقًا لتقرير الجهة المختصة نظاماً، إضافة إلى إعطاء مساحة لاتفاق المؤمن له والشركة في تقدير نسبة اعتبار المركبة هالكةً كلياً اقتصادياً، وتعويضه بمبلغ مالي بناءً على القيمة التأمينية
- توحيد الحد الادنى من تغطيات التأمين الشامل على المركبة غير الإلزامي، وبيان أحكام التغطيات الإلزامية والاختيارية التي توفرها وثيقة التأمين الشامل

تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين

والتي بدورها تساهم في:

- إعادة تعريف المستفيد؛ ليشمل جميع المنشآت التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية، والتي تسعى إلى الحصول على التمويل عبر منصة التمويل الجماعي بالدين
- إضافة تعريف للحسابات التجميعية بما يضمن الفصل التام بين أموال المشاركين في عملية التمويل وأموال منشأة التمويل الجماعي بالدين
- تحديد سقف التمويلات عبر منصة التمويل الجماعي بالدين لشركات التمويل الجماعي بالدين، بناءً على معيار رأس المال من خلال تعديل المادة الثامنة والعشرين

تعديل بعض مواد اللوائح التنفيذية لأنظمة التمويل بالمملكة

والتي بدورها تساهم في:

- السماح لشركات التمويل العقاري بممارسة الأنشطة التمويلية دون النص على حظر الجمع بين نشاط التمويل العقاري وأي نشاط تمويلي آخر
- وعليه، تم تعديل المادة السادسة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل

اندمجات قطاع التأمين

تطويـر ودعـم قطـاع التأميـن لكونه أحـد أهم القطاعـات الحيويـة التي أولتهـا رؤيـة المملكة 2030 اهتمامًـا خاصًـا مـن خلال برنامـج تطوير القطـاع المالي. حيـث أن آخـر اندماجين في قطـاع التأمين في عـام 2022:

بيـــن شـــــركتي "ولاء للتأمين التعـــاوني" و "ســـــاب للتكافل"

وبين شركتي "الدرع العربي للتأمين التعاوني" وشركة "الأهلي للتكافل"

توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة للتعاون في مجال الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

يهـدف الـى وضع إطار عام لأنشـطة التعاون فـي مجال الإشـراف والرقابة على قطـاع التأمين فـي كلا البلديـن، خصوصاً فيمـا يتعلق بالخدمات والأسـواق المالية

إصدار الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين ضد المسؤولية المهنية لمراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية

تهـدف إلـى توحيد الحد الأدنـى الواجب توفره فـي وثيقة التأميـن، وتعزيز مفهوم الاسـتدامة، والحـد مـن المخاطـر المحتملـة في السـوق الماليـة، إلـى جانب حمايـة حقوق كامـل أطراف العلاقـة التأمينية

اللوائح والقواعد التنظيمية لهيئـــــة الســـــوق الماليـــــة

استمراراً للجهود المبذولة في تحسين اللوائح وتطوير البيئة التنظيمية وتعزيز الاستقرار في السوق المالية، تم اعتماد عدد من اللوائح والقواعد التنظيمية المطوّرة والمعدلة **وتضمنت على الآتي:**

أولاً: اللوائح والقواعد التنظيمية المطورة:

1. التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر، والتي تهدف إلى تمكين الصناديق الاستثمارية ولأول مرة من مزاولة نشاط التمويل المباشر للمنشآت و توفير آليات التمويل البديلة.
2. لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية، والتي تهدف إلى تنظيم تحديد المكافآت المالية للمُبلّغين، وضوابط منحها، والإجراءات التي تسهم في حماية المبلغين.
3. الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، والذي يهدف إلى تحديد الترخيص اللازم لممارسته من قبل مؤسسات السوق المالية، وبما يمّكن الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من الحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية.
4. تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية، والتي تهدف إلى وضع قواعد ومعايير الحوكمة الشرعية لمؤسسات السوق المالية التي تقدّم كلياً أو جزئياً منتجات أو خدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.
5. لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية، والتي تهدف إلى تنظيم الترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية لتأدية مهامها والتزاماتها بفعالية.

ثانياً: اللوائح والقواعد التنظيمية المعدلة:

1. قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وتهدف التعديلات إلى تنظيم خيار إضافي لزيادة رأس المال.
2. تعديل لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، وتهدف التعديلات إلى تعزيز سرعة وكفاءة نظر الدعاوى والفصل فيها.
3. المتطلبات التنظيمية على مؤسسات السوق المالية المرخص لها في نشاط تقديم المشورة أو مقدمي طلبات الترخيص في نشاط تقديم المشورة، وتهدف التعديلات إلى تطوير أعمال نشاط تقديم المشورة في أعمال الأوراق المالية في المملكة على النحو الذي يخدم القطاع والمتعاملين فيه.
4. قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، وتهدف التعديلات إلى تطوير المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.
5. تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية، وتهدف التعديلات إلى تطوير الأحكام المنظمة للفئات المشاركة في بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم للجهات المشاركة والأدوار المطلوبة من المستشار المالي أثناء عملية بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية.

تطوير لائحة
صناعة السوق وإجراءات صناعة السوق

خلق ممكنات تسهل من عمليات التداول، بما في ذلك زيادة كفاءة وحجم السيولة في السوق المالية

تنظيم نشاطات صناعة السوق للأوراق المالية المدرجة، وتحديد آلية ممارسة نشاطات صناعة السوق على الأوراق المالية

اعتماد لائحة
أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية

تنظيم الترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية لتأدية مهامها والتزاماتها بفاعلية

تطوير إجراءات فعّالة للإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية

تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية

تحسين كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعمًا لنموها وازدهارها

التثقيف المالي

التحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية
دون ترخيص في سوق العملات الأجنبية (الفوركس)

حذرت اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية «الفوركس» غير المرخص، من طرق وأساليب جديدة تمتهنها شركات وأشخاص غير مرخصين للترويج عن أعمالهم غير المشروعة. وتمثلت هذه الأساليب، وفقا لما رصدته اللجنة خلال الفترة الماضية، في استخدام شعارات جهات حكومية، وكذلك شعارات بعض الجهات الخاصة، ونشر تصريحات غير صحيحة لمسؤولين حكوميين وشخصيات عامة على شكل إعلانات تستهدف تضليل المواطنين والمقيمين وإيهامهم بمشروعية التعاملات المالية لهذه الجهات المشبوهة.

وأوضحت اللجنة أن الجهات المشبوهة تنتهج طرقا وأساليب عديدة ومتنوعة ومبتكرة للإيقاع بضحاياها من المواطنين والمقيمين. ومن أبرز تلك الأساليب، أن الجهات المخالفة تختلق تقارير وعناوين صحفية مضللة تتضمن صورا لمسؤولين حكوميين والدعوة للتسجيل في بعض الخدمات الحكومية وتستخدم شعارات صحف رسمية ومواقع إلكترونية تجارية، وتمرر إعلاناتها من خلال هذه التقارير المزيفة، حتى تبدو للعامة وكأنها موثوقة، وهي في الحقيقة إعلانات ترويجية تستخدم شعارات تلك الصحف والمواقع بطريقة غير نظامية للترويج عن أنشطتهم المشبوهة، ويظهر للعموم عند الضغط على التقرير- الذي يكون على شكل إعلان - صفحة جديدة يتم طلب معلومات التواصل مع الشخص الراغب في استثمار أمواله، مع الوعد بتحقيق مكاسب مالية سريعة، لتبدأ بعدها عملية النصب والاحتيال على المواطن أو المقيم.

إطلاق برنامج لتقدير ومعاينة الخسائر
في قطـــاع التأميـــن

والذي يساهم في:

رفع كفاءة العاملين السعوديين والسعوديات في قطاع التأمين، من خلال التركيز على المبادئ الأساسية للتأمين والتسوية، ومبادئ الممارسة المهنية في هذا المجال

منح المتدربين شهادة دبلوم في معاينة وتقدير الخسائر (CILA Diploma)، معتمدة من المعهد الملكي البريطاني لمعايني الخسائر (Chartered Institute of Loss Adjusters - CILA)

تنامي أعداد المستفيديـــــــن
من الأكاديمية المالية

بلـغ عـدد المختبرين على الشـهادات المهنية في القطاع المالي 45,113 مختبرًا

وصل عدد المتدربين من القطاع المالي نحو 13,347 متدربًا

أصبح إجمالي المستفيدين من التدريب منذ إنشاء الأكاديمية المالية أكثر من 39 ألف متدرب

إطلاق 15 شهادة مهنية جديـــــــدة في القطاعات المالية الفرعية الأربعة (البنوك، والتمويل، والتأمين، والأوراق المالية)

والتي تنوعت ما بين شهادات إلزامية وغير إلزامية، بهـدف تلبيـة تطلعـات الجهـات التشـريعية والمؤسسـات الماليـة فـي القطـاع، ليصبـح إجمالـي عـدد الشـهادات المقدمـة والمستضافة فـي الأكاديمية إلى 41 شهادة مهنية.

الأكاديمية المالية تنظم 30 فعالية ولقاء وندوة بمشاركة 450 ألف مشارك ومشاركة

بهدف توعية العاملين في القطاع المالي بأبرز مستجدات القطاع.

انعقاد ملتقى الأكاديمية المالية 2022 بحضور 490 مشاركاً ومشاركة

بهـدف استشـراف آفـاق تنميـة وتطويـر قدرات الكوادر البشـرية فـي القطاع المالـي، من خلال اسـتضافة صنـاع القرار في القطـاع المالي وأبـرز المتحدثين المحلييـن والدوليين.

عقد لقاءي
"الابتكار ومستقبل الاستثمار في القطاع المالي"، و"قطاع التأمين الصحي وأبرز تحدياتـه" ضمن فعاليات الحوار المالي

لنشر الثقافة والتوعية حول القطاع المالي عامة، وقطاع التأمين الصحي بشكل خاص.

انعقاد منتدى النمو الاقتصادي بعنوان "الآثار الاقتصادية الوطنية للأمن السيبراني على المملكة العربية السعودية"

لتسليط الضوء على اقتصاد الأمن السيبراني وكيفية إدارته والآثار الاقتصادية الوطنية الناتجة عنه.

إطلاق برنامـــج
قادة المستقبل المالي

لاستعراض التطورات المتسارعة والحلول البديلة للقطاع المالي حتى العام 2030، بالإضافة إلى أبرز الاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالرقمنة، والتقنيات المالية، وكيف تؤثر تلك الاتجاهات على القطاع المالي في المملكة.

تصميـــم برنامـــج تأهيلـــي لخريجي الجامعات
فـــي التخصصـــات الماليـــة والمحاسبيـــة

لتطوير المهارات الشخصية والإدارية اللازمة لالتحاق خريجي الجامعات بالعمل في القطاع المالي.

الأكاديميـــــــة المالية توقــع
9 مذكرات تفاهم مع عدة جهـات

للمسـاهمة فـي تطويـر قدرات الكوادر البشـرية في القطـاع المالي، من خلال تحسـين تجربة المسـتفيد، وتطويـر الخدمات والمنتجـات، والاسـتفادة مـن أفضل الممارسـات العالمية لتعزيز مسـتويات رضا أصحـاب المصلحة وتلبيـة تطلعاتهم.

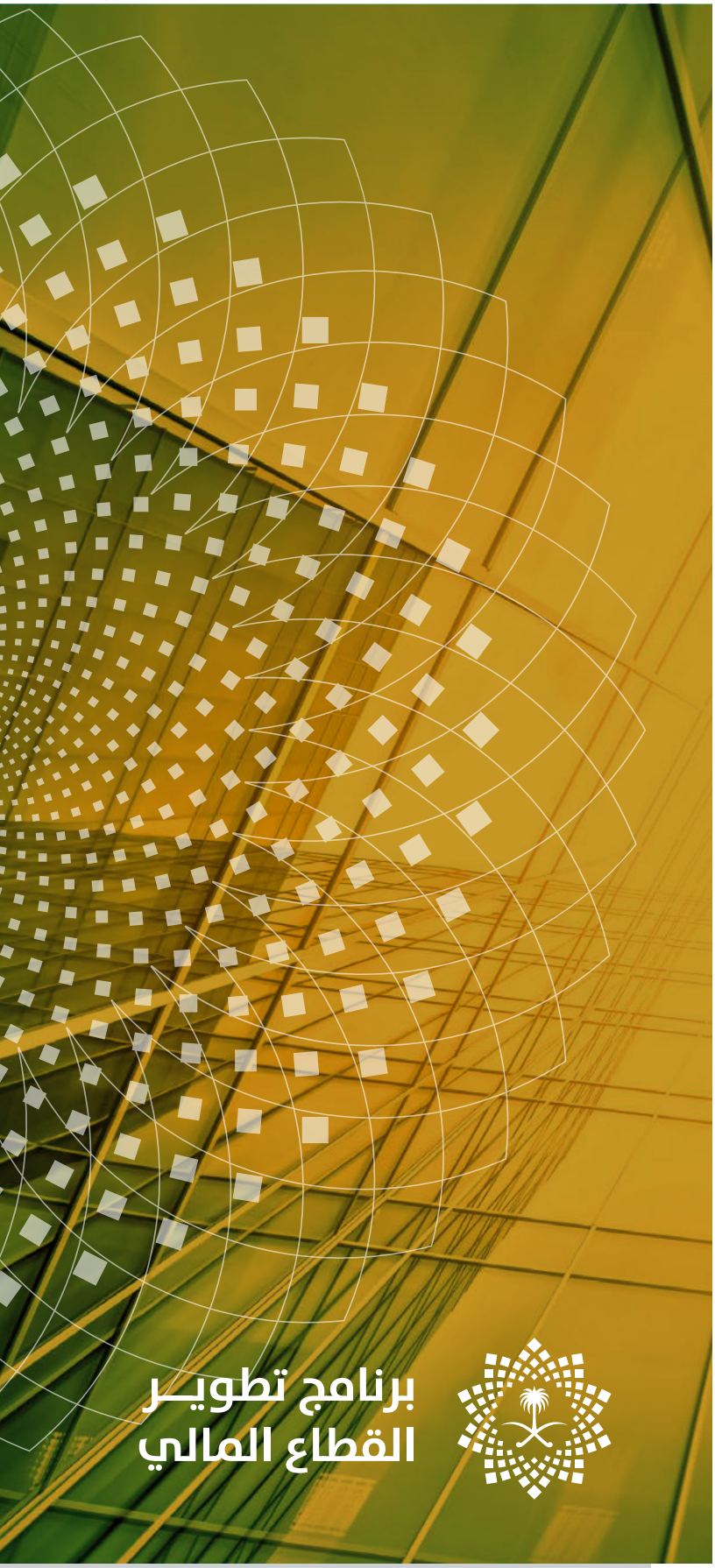

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالا لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار.

المصادر

وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز الوطني لإدارة الدين، الأكاديمية المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وبلومبرغ، ورويترز ايكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني
fsdp@ceda.cm.gov.sa
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي:
/vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp

تنويه

تعد جميع المعلومات المشار إليها في التقرير السنوي معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا يتحمل البرنامج بأي حال من الأحوال تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناء على المحتوى الوارد في هذا التقرير.

برنامج تطوير
القطاع المالي

رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA